

## كلمة العدد

مراكز القوة التي كانوا يشغلونها بعد انقلاب آذار/ مارس في مجلس (قيادة الثورة) وهيئة الأركان العامة. بل استغلوا الحركة الانقلابية الفاشلة يوم 17 تموز/ يوليو 1963 للضابط الناصري (جاسم علوان)، فتخلصوا في يوم واحد في محكمة ميدانية مما يقارب مئة ضابط ناصري بحسب كثير من الشهادات المتواترة.

يوسف سلامة<sup>(1)</sup>

هذا العنف الذي مارسه البعثيون فيما بينهم، وضد شركائهم الناصريين، كانت مفعولاته وآثاره جارية على خط مواز لتلك الصراعات والتحويلات في مراكز القرار وتحولات السلطة ضمن الهيئات الانقلابية. وفي هذا الخضم من التناقضات كان السوريون أكثرهم قادرين على الاستنتاج الدقيق بأن لا فرق بين منتصر ومهزوم في هذا الصراع، إذ امتلك المتنازعون جميعاً رؤية واحدة وعزيمة صلبة لترجمة ما يفكرون فيه إلى وقائع بقوتهم الانقلابية وبزعمتهم العنيفة، مهما كلفهم هذا الأمر من مواجهات مع الشرائح السورية كافة، والشرائح المدنية في المقدمة منها. وسرعان ما تُرجم هذا الطموح في سلسلة من الإجراءات التي استهدفت الاستيلاء على الدولة والمجتمع، وما استتبع ذلك من طرد النخب السياسية والثقافية والاقتصادية من المجال العام واحتكار نخبة عسكرية وريفية ومن والاهما من دون قيد أو شرط. ويشكل انتصار (حافظ الأسد) على خصومه في القيادة القطرية 1970 من خلال ما طاب له وصفه بأنه (حركة تصحيحية) انتقالاً حاسماً في مستوى السيطرة -باستخدام أدوات تكتيكية بارعة- أدى إلى إفقار المجال العام في الحياة السورية إلى ما دون المستوى السياسي، أي تحويله إلى (مجال شخصي للبطل الملهم) الذي يستحق أن يكون وورثته حاكماً أبدياً لشعب تمكن من أسرهِ وارثانه.

غير أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى السوريين الذين بدأت مقاومتهم السلمية والحضارية لهذا العنف البعثي منذ اليوم الأول لانقلابي آذار/ مارس الذين تفتقت عقيرتهم العسكرية عن ولادة أول (ميليشيا) في التاريخ السوري، دعيت آنذاك بـ(الحرس القومي). وقد كانت المهمة التي كُلِّفت بها هذه الميليشيا تتمثل في قمع التظاهرات والاحتجاجات والإضرابات التي انطلقت في عدد من المدن السورية رفضاً واحتجاجاً على قرارات التأميم والاستيلاء التي كان دافعها الإخضاع والانتقام، بعكس تمامًا ما نسب إليها من العدل

لم يعد السوريون اليوم بحاجة إلى العودة إلى الوثائق السياسية والأيدولوجية التأسيسية لحزب البعث ليتبينوا أن النزعة الانقلابية العنيفة والعدوانية هي النزعة التي طبعت هذا الحزب بطابعها، حتى منذ اللحظات الأولى لتأسيسه، وهو ما يشهد عليه دستور الحزب ذاته. ومما يؤسف له حقاً -وبسبب هذه النزعة ذاتها- أن يشكل ما يقارب ستين عامًا بمجموعها من حكم الحزب سورية تاريخاً من العنف بين البعثيين أنفسهم تجلت في سلسلة من الصراعات على السلطة بين (الشباطيين والقيادة التاريخية) للحزب أولاً. وثانياً في الصراع على السلطة بين المدنيين في الحزب بقيادة (صلاح جديد)، والعسكريين بقيادة (حافظ الأسد) الذي كتبت لتجاره الغلبة في نهاية المطاف. ومن المفيد أن نذكر بأن هذين الرجلين كانا آخر من تبقى على قيد الحياة من أعضاء (اللجنة العسكرية) للحزب.

ونظراً إلى ما لهذه اللجنة من أدوار مهمة لعبتها في الحياة السورية، نبين أنها قد شكّلت في (القاهرة)، حيث كان عدد من الضباط البعثيين يؤدون واجباتهم العسكرية في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي في إطار (جيش الجمهورية العربية المتحدة). وقد تقلبت الظروف بهذه اللجنة، فدخل فيها من دخل، وخرج منها من خرج، يحكم الظروف التي تفرضها قواعد الخدمة العسكرية للضباط حركة وانتقالاً. وقد استمر الحال على هذا المنوال إلى أن وقع (الانفصال)، وعاد الضباط السوريون والمصريون كل إلى بلده. وبعد العودة إلى سورية، لم ينقطع (التواصل التنظيمي) بين أعضاء هذه اللجنة؛ بل واطبوا على التنسيق مع غيرهم من الضباط، وبخاصة الناصريين الذين لم يكن يربط بينهم شيء إلا رابط الإيمان بالوحدة وجدارة الرئيس (جمال عبد الناصر) بقيادتها. ولأن الأمر كذلك، فقد سهل على الضباط البعثيين تصفية الناصريين بكل سهولة من

(1) رئيس تحرير "قلمون": المجلة السورية للعلوم الإنسانية".

عن هذا التقليد ابداً في الثمانينيات. وكذا الأمر بالنسبة إلى الجمعيات الإسلامية المدنية في التسعينيات، أو بالنسبة إلى رجال الأعمال الذين حاولوا دعم بعض الحركات المدنية على امتداد تسعينيات القرن العشرين. أضيف إلى ذلك أن النشاط الكردي المعارض ومثيله السريانية لم يُؤثر عنهما القيام بأي نشاط يتناقض والطبيعة السلمية لأوجه الرفض والاعتراض. بل إن النظام لم يتردد يوماً في إحداث الانقسامات والانشقاقات داخل الحركتين الكردية والسريانية على امتداد تاريخهما. وقد شكل استدعاء الأسد الأب عبد الله أوجلان وحزبه إلى سورية في تسعينيات القرن الماضي واحداً من أكبر التحديات التي واجهتها الحركة الوطنية الكردية في سورية وبالمثل أدت الضغوط المستمرة على السريان السوريين التي لم يكف النظام عن فرضها على البيئة السريانية إلى موجات من الهجرة شكلت خسارات فادحة للثروة البشرية والخبرة الفنية في منطقة الجزيرة والفرات.

وقد كان (ربيع دمشق) في مطلع الألفية أعظم تحد سياسي وحضاري للنظام قبيل ثورة الحرية والكرامة عام 2011. ويقدر ما كانت حركة (ربيع دمشق) حركة سلمية وديمقراطية، كان رد النظام عنيفاً وتعسفياً، ويبدو أن ذلك راجع إلى أنها كانت أقرب إلى ائتلاف وطني شبه شامل من الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، ومن عدد كبير من المثقفين المرموقين المشهود لهم بالوطنية والنزاهة، ومن بينهم عدد كبير سبق لهم أن قاموا بأدوار سياسية مهمة وبارزة في معارضة النظام. وما نأمله اليوم أن يقهر النظام طبيعته العدوانية، ولو مرة واحدة فيتجنب المواجهة العنيفة والإجراءات الأمنية في مواجهة الحراك السوري الوطني المدني في محافظة السويداء الذي مضى على انطلاقه أكثر من شهر حتى الآن، ويبدو أنه أخذ في التجذر وبلورة المطالب السياسية وطرحها على نحو عقلائي وبطريقة مقنعة.

وقد احتوى هذا الملف على مجموعة من البحوث غطت التعاقب التاريخي لصور المعارضة السلمية وجملة النشاط الذي واجه الشعب السوري من خلاله هذا النظام القمعي مواجهة حضارية ومدنية. ابتداءً من عهد الوحدة المصرية السورية وحتى ثورة الحرية والكرامة عام 2011. ومع ذلك ما يزال من الضروري إجراء مزيد من الدراسات

والإنصاف. وبحسب المرء العودة إلى ممارسات (ميليشيا الحرس القومي) آنذاك، ليتبين مدى الوحشية التي مارسها هذه الميليشيا في التصدي للمضربين والعبث بممتلكاتهم.

ويبدو أن (حافظ الأسد) أدرك قيمة العمل (الميليشيوي)، فقرر الارتقاء به إلى مستوى المؤسسة، فأنشأ (سرايا الدفاع)، وأسند قيادتها إلى شقيقه (رفعت الأسد) الذي لم يتوان أبداً عن خلع الطابع الطائفي عليها، مع أنها من الناحية الرسمية، كانت جزءاً من الجيش السوري، وممولة من الخزينة السورية العامة أيضاً. وكان لميليشيا (سرايا الدفاع) دورها البارز والساحق في (مجزرة حماة) البغيضة التي يكره السوريون ذكرها وتذكرها بكل تأكيد.

وإذا كان من الممكن القول في ضوء ما تقدم: إن العنف قد وصل إلى ذروته في مجزرة حماة في عهد الأسد الأب، فإن بطش الوارث الابن قد تجاوز بطش أبيه. وقد كان ذلك واضحاً وجلياً في تصدي الابن لجمهور الثائرين عام 2011، على نحو بدا معه أن هذا الوارث مستعد لتدمير الوطن، حجرًا وبشرًا، إن لم يكن ثمة ما يسمح له بالبقاء في السلطة والاستئثار بخيرات البلاد والعباد إلا هذا البديل من العنف المفرط. ولتحقيق ذلك أضاف (بشار الأسد) إلى الميليشيات الوطنية ميليشيات أجنبية طائفية مستوردة من إيران وأفغانستان وغيرهما.

وفي مقابل هذا العدوان المفرط الذي مارسه النظام في عهده كلها على السوريين جميعهم -شعباً ومعارضة- وجدنا من الضروري تخصيص الملف الرئيس في العدد الرابع والعشرين من مجلة قلمون لتحليل جوانب من هذا النشاط السلمي وتوثيقه، ذلك النشاط الذي امتدت على ما يزيد على خمسة عقود من الزمن. وأول ما يلاحظه المرء هنا أن أبرز ما اتسمت به مقاومة السوريين لهذا النظام طابعها السلمي الشامل والدائم، إلا في حالات استثنائية قليلة، كما هو الحال بالنسبة إلى نشاط (الطليعة الإسلامية المقاتلة). وغالبًا ما تمثل النشاط المعارض للنظام في المظاهر السلمية المألوفة في المجتمعات الديمقراطية من مثل: التظاهرات والإضرابات والاعتصامات وتأسيس الأحزاب السرية سلمية الطابع التي لم يجاوز نشاطها اجتماع الحلقات وتوزيع المنشورات. ولم يخرج نشاط النقابات العمالية والمهنية

والاستقصاءات حتى نفي هذا النشاط حقه من التوثيق الأثمل الذي يسمح بإجراء تحليلات أكثر عمقاً وتوسّعاً لمفهوم (المقاومة السلمية) التي مارسها السوريون خلال ما يقارب ستين عامًا في مقابل عدوان هذا النظام.

وقبل أن نغادر هذا المقام، يجدر بنا أن نرفع التباسًا قد يقع فيه بعضهم إذا ذهب بهم الظن إلى أن (المقاومة السلمية) التي قام بها السوريون ضد النظام هي نوع من المقاومة السلبية. والحقيقة أن (المقاومة السلمية) هي مقاومة فاعلة ونشطة وإيجابية كلفت السوريين عشرات الألوف من الشهداء الذين قضوا في أقبية النظام الأمنية، ومئات الألوف من المعتقلين والمخفيين قسرًا الذين لم يستطع أحباؤهم وأصدقائهم الحصول على أي عون من المنظمات الحقوقية الدولية لتحديد مصائرهم على وجه الدقة، على الرغم من كل الجهد والضغط التي بُدلت في هذا السبيل.

وفي أي حال، من المفيد تبيان أن المقاومة لا تعني استمرارها إلى أجل غير مسمى، بل تعني وضع البرامج السياسية والفكرية والاقتصادية لتحقيق أهداف محددة والانتقال إلى مرحلة البناء والسلام. المرتكز على مبادئ العدالة السياسية والاجتماعية. وفي حدود ما هو جارٍ اليوم، نرى أن الحاجة الماسة هي صوغ رؤية سياسية تمهد الطريق نحو التوافق على (جامعة سورية) تستند إلى (هوية جامعة) مستنبطة من الوقائع الفعلية، بعيدًا من النزعات الرغبوية لكل جماعة سورية بمفردها.

وفي الختام نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الباحثين على ما بذلوه من جهد وتحملوه من صبر لإنجاز بحوثهم على أفضل نحو ممكن. ونتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى السيدتين سماح حكواتي وسلاف علوش على جهدهما المتميز في إعداد هذا العدد للنشر في وقت قصير نسبيًا، تسارع فيه وصول الأبحاث في الآونة الأخيرة، على نحو غير مسبق. وما كان لهذا العدد أن يصدر في هذه الحلة الجميلة، لولا اللمسات الفنية للصيدق باسل الحافظ مدير الإنتاج الفني في مركز حرمون للدراسات المعاصرة.